تحليل مضمون المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة : دراسة تحليلية

إبراهيم عبد الحى محمد خالد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د. برنس ميخائيل غطاس
أستاذ محاسبة التكاليف
كلية التجارة – جامعة أسيوط

د. ناصر محمد أنور أبو الوفا
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة أسيوط

ملخص البحث :

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم المكونات الإستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم سواء المتقدمة صناعيًا أو النامية. ومن ناحية أخرى تُمثل المحاسبة أحد الركائز الأساسية التي تلعب دورًا هامًا وجوهريًا في نجاح النشاط الاقتصادي، ونظرًا لأهمية هذه المنشآت فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩ إلا أن هذا المعيار لم يراع القيم المجتمعية والثقافية للدول المختلفة ، وبالتالي فإن تطبيق المعيار بوضعه الراهن قد يكون غير ملائم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

واستجابة لاهتمام المنظمات العالمية بإصدار معايير محاسبية تلائم طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة أصدرت وزارة الإستثمار المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة .وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون هذا المعيار ، ومقارنته بمعايير المحاسبة المصرية من خلال توضيح مكونات المعيار، ثم تحديد أوجه التبسيط والحذف بالمقارنة بمعايير المحاسبة المصرية . وقد توصل البحث إلى أن المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتضمن قواعد اعتراف وقياس وإفصاح أقل مقارنة بمعايير المحاسبة المصرية ، مما يؤدي إلى إمكانية تطبيقه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة " المفتاحية " : معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥ ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الإفصاح المحاسبي ، القيمة العادلة.

أولاً : موضوع البحث وأهميته :

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مشكلة نقص المعلومات المحاسبية ، وبالتالي عدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوي المصلحة الخاصة بتلك المنشآت ، بالإضافة إلى عدم قدرة إدارة هذه المنشآت على إتخاذ قرارات مالية أكثر رشداً نظراً لغموض أو عدم توافر البيانات المالية ، وقد ترجع مشكلة عدم توافر معلومات محاسبية إلى عدم إدراك أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقائمين على إدارتها بمدى أهمية هذه التقارير ، وما يمكن أن يتوفر من النظم المحاسبية المختلفة من معلومات قد تساهم مساهمة فعالة في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية ، بالإضافة إلى تمحور اهتمام معظم الجهات العلمية والمنظمات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية على المنشآت الكبيرة التي تسجل أسهمها في سوق الأوراق المالية(د.حنان درويش ٢٠١٦ :٤٥).

وتبدو الحاجة للمعلومات المحاسبيّة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضرورية للعديد من مستخدمي هذه المعلومات والمهتمين بها ، وعلى رأسهم أصحاب المنشآت والبنوك والسلطات الضريبية ، حيث يتم الاستفادة من هذه المعلومات في معرفة المقدرة على سداد الالتزامات ، وتحديد أوعية الضرائب المستحقة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات ، وتبرز أهمية هذه المعلومات أيضا في زيادة فعالية إتخاذ القرارات التي تساعد المنشأة في عدم الوقوع في دائرة الإفلاس والتعثر المالي الأمر الذي يتسبب في خروجها من بيئة الأعمال.

وأصدرت وزارة الإستثمار المصرية معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمثل هذا المعيار أساساً ومرجعًاً يحتوي علي مختلف القواعد التي تهدف إلي تحسين التقارير المالية ، ويسمح هذا المعيار بمعالجة الأحداث الاقتصادية وفقاً لخصوصية هذه المنشآت مما يسمح لها بتقليل حجم المتطلبات المحاسبية مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الملائمة للمنشآت الكبيرة . حيث يمتاز المعيار بالبساطة التي تتناسب مع طبيعة العمل بتلك المنشآت وذلك عن طريق حذف الموضوعات التي لا صلة لها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتبسيط العديد من القواعد ومبادئ الاعتراف بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وخفض مستويات الإفصاح ، مما يساعد علي تحسين نوعية التقارير المالية التي يتم إعدادها في تلك المنشآت.

وتأتى **أهمية هذا البحث** من ندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نظراً لحداثة ظهور أو إصدار معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتظهر تلك الأهمية في تحسين جودة التقارير المالية الخاصة بتلك المنشآت ، كما أن دراسة المعيار وتحليله سوف يتيح الفرصة للتعرف على أهم الإرشادات والأدلة والتعليمات التي تقابل احتياجات الأطراف المهتمة بالتقارير المالية لتلك المنشآت.

ثانياً : تحليل نتائج بحوث سابقة اهتمت بموضوع البحث وموقف البحث الحالي :

يتيح عرض الدراسات السابقة تحقيق عدة جوانب إيجابية ترتبط مباشرة بالبحث الحالي ، لعل من أهمها اكتشاف الفجوة البحثية ، وتصميم منهجية البحث وعملياته الإجرائية ، وأخيراً تقويم تلك الجهود لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية سواء بالإثبات أو النفي أو الإضافة ، وفيما يلي عرضاً موجزاً لنتائج أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف الوقوف على جهود الباحثين في هذا المجال ، وكمنطلق لتحديد دور البحث الحالي وما يمكن أن يضيفه في هذا الصدد ، وذلك كما يلي :

(١) توصلت دراسة (**Main and Daniel, 2006:513**) والتي أجريت في كندا أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة مضيعة للوقت، ومكلف لأن هذه المعايير معقدة للغاية، وغير ملائمة للمشكلات التي يعانى منها التقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. مما يتسبب في مشكلات تمويلية لتلك المنشآت.

(٢) هدفت دراسة (Matar , M and Al-bakri , A , 2012 :13) إلى تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في التقارير المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في المنشآت الكبيرة ليترتب علي ذلك دراسة مدي الحاجة إلي وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتوصل الباحثان إلي أن هذه المنشآت تتسم بضعف النظم المحاسبية ، وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها ، لذلك اتجه اهتمام المنظمات المهنية إلى وضع معيار محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يراعى فيه احتياجات المحاسبة والتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(٣) ركزت دراسة (رضوان قاسم ، ٢٠١٢ :٧٣) على دور معلومات التكاليف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ترشيد قراراتها لمعالجة مشكلاتها الإدارية ، واقترحت الدراسة تطوير مقومات نظام تكاليفي ملائم لتلك المنشآت. وهذا ما أكدت عليه دراسة (**د.نبيل ياسين،٢٠١٥ :٤٥**)

من ضرورة تطوير المستندات والدفاتر المحاسبية المستخدمة لتعظيم الاستفادة منها في الأنظمة المحاسبية العامة وأنظمة محاسبة التكاليف بصفة خاصة. واقترحت دراسة (د. عبد الرحمن موسى وآخرون ، ٢٠١٦ :٢٤٣) تطوير نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمعلومات وتخطيط مواردها لضمان استدامتها ، ويوفر العديد من الإفصاحات المطلوبة بشكل فوري ، وإمكانية الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للإدارة من المعلومات.

(٤) خلصت دراسة (Holban,et al, 2012:12) إلى أن متطلبات تطبيق القيمة العادلة الواردة في المعيار غير ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب مثل: أنها مكلفة في القياس والاعتراف ، كما أنه في حالة عدم توافر سوق نشطة يتم استخدام تقنيات وأساليب التقييم المعقدة وهذه المنشآت لا تملك الموارد لتوظيف الخبراء، كذلك عرض المعلومات بالقيمة العادلة يزيد من تكاليف المراجعة لان المراجع يقوم بالتأكد من تقديرات المنشأة للقيمة العادلة، كما إنه يوجد فقر في المهارات والا كتواريين اللازمين لتقدير القيمة العادلة والتي لا يمكن إسنادها للغير في الدول النامية.

واوضحت دراسة (Maina, 2010:17) إلى أن هناك تحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في كينيا تمنعها من تطبيق القيمة العادلة، وهذه التحديات تتمثل في: عدم توافر سوق نشطة للسلع الأساسية والمشتقات، وارتفاع تكلفة إعداد القوائم المالية في حالة تطبيق القيمة العادلة، واختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن احتياجات مستخدمي المعلومات المالية للشركات الكبيرة والمقيدة بسوق الأوراق المالية.

(٥) أكدت دراسة (د. عبد الرحمن عبد الفتاح ، ٢٠١١ : ٢٤٥) على ملاءمة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية ، وعدم وجود معوقات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر عند تطبيق المعيار ، وارتفاع درجة تأييد المحاسبين في تلك المنشآت للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حالة الالتزام بتطبيق هذا المعيار . بينما توصلت دراسة (د. علاء زهري ، ٢٠١٢ : ٢٠٧) إلى عدم ملاءمة تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية ، حيث إن معظم الأقسام الواردة بالمعيار لا تتناسب وطبيعة هذه المنشآت ، وأن هناك معوقات وتحديات تواجه تطبيق المعيار من أهمها : عدم اقتناع أصحاب هذه المنشآت بأهمية تطبيق المعيار ، عدم رغبة أصحاب

تلك المنشآت في الإفصاح عن دخلها الحقيقي ، ضعف النظم المحاسبية المطبقة في تلك المنشآت ، وعدم القدرة علي توفير التقارير والقوائم المالية ، وأخيراً اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة .

(٦) ونظراً لحداثة إصدار المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد أتيح للباحث عدد قليل من الدراسات ، حيث أوضحت دراسة (احمد الصباغ ، ٢٠١٦ : ٢٣٨) أن الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية والذى تم الاعتماد عليه في إعداد معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير ملائم، وذلك لان هذه المنشآت تختلف عن الشركات الكبيرة في العديد من المفاهيم والمبادئ ، ولان هذا الإطار ركز على احتياجات المستثمرين باعتبارهم الفئة الرئيسية المستفيدة من القوائم المالية. وعرضت دراسة (د. حنان درويش ، ٢٠١٦ :٦٦) اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) للإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي وتوصلت إلى أن الانخفاض في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وأوجه التبسيط والحذف من المعالجات البديلة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة وجودة تلك القوائم والتقارير ويعمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

وبتحليل نتائج الدراسات النظرية السابقة يمكن استنتاج الاتي :

(١) نقص المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مما يترتب عليه عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية .ومن ثم يثار التساؤل عن مدى ملاءمة الاستمرار في إلزام تلك المنشآت والتي لديها مسئولية نحو فئات محدودة من المستخدمين بمتطلبات التقارير المالية الشاملة والمصممة أساساً للمنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية.

(٢) تباين نتائج الدراسات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية.

(٣)عدم اهتمام الدراسات بتأثير تطبيق المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة التقارير المالية ، حيث اهتمت الدراسات بتحليل اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو تطبيق المعيار .

وامتداداً للدراسات السابقة يركز البحث الحالى على :

(١) قواعد الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة بمعيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

(٢) تحليل وتقييم محتويات المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) ومقارنتها بمعايير المحاسبة المصرية ، وتوضيح جوانب الاتفاق والاختلاف.

ثالثاً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم ملاءمة تطبيق المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب وجود متطلبات قد تعيق تطبيقه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل متطلبات الإفصاح ، ومدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي، بالإضافة إلى وجود سلبيات وأوجه قصور فيما يتعلق بقواعد العرض والقياس والإفصاح.

رابعاً : أهداف البحث :

يمكن صياغة أهداف البحث فيما يلى :

١ـ إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين محتويات الأقسام الواردة بمعيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بمعايير المحاسبة المصرية.

٢ـ تقييم أهم قواعد الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

خامساً : منهجية البحث :

يمثل البحث دراسة نظرية تحليلية قائمة على استخدام المنهج الاستقرائي ، وذلك من خلال تحليل ما تم تناوله في الأدبيات والكتابات والدوريات العلمية المحاسبية بشأن المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

سادساً : مكونات البحث :

على ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية :

(١) تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(٢) المداخل المستخدمة لإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

(٣) تحليل محتويات المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة : وتنقسم إلى النقاط التالية :

(أ) متطلبات الاعتراف والقياس وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(ب) متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي الخاص بالمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي العرض التفصيلي لهذه النقاط :

أولاً : تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حدد المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) مواصفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- لأغراض هذا المعيار تعتبر منشأة صغيرة أو متوسطة الحجم أي منشأة تصدر قوائم مالية ذات أغراض عامة .

- لأغراض هذا المعيار لا تعتبر أي من المنشآت التالية منشأة صغيرة أو متوسطة الحجم وبالتالي لا يسمح بتطبيق هذا المعيار عليها :

(أ) المنشآت التي لها أو تسيطر علي منشآت لها أوراق مالية (سواء في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين) مقيدة بأي بورصة أو في طريقها للقيد .

(ب) المنشآت الخاضعة لقانون القطاع العام أو قانون قطاع الأعمال العام .

(ج) المنشآت التي تزاول أو تسيطر علي منشآت تزاول واحد أو أكثر من الأنشطة التالية :

البنوك ، التأمين ، التمويل العقاري ، التوريق ، ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ، رأس المال والمخاطر ، المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية ، تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية ، السمسرة في الأوراق المالية ، وصناديق الإستثمار .

(د) المنشآت التي يزيد فيها رأس مالها عن مبلغ مائة مليون جنيه مصري في أخر قائمة مركز مالي

(هـ) المنشآت التي يزيد دخلها عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري في آخر قائمة دخل .

ويرى الباحثون أن هذا التعريف لم يتضمن حد أدنى للمال المستثمر وللدخل المحقق ، مما يعنى أن جميع المنشآت التي يقل رأسمالها المستثمر عن (١٠٠) مليون جنيه مصري ملزمة بتطبيق هذا المعيار، أي أن المنشآت المتناهية في الصغر تكون ملزمة بتطبيق هذا المعيار، وبالتالي هناك نوع من الإجحاف يقع على هذه المنشآت حيث أنها غير مؤهلة من جميع النواحي لتطبيق هذا المعيار، وكان من باب أولى تأهيل هذه المنشآت للتعامل مع هذا المعيار قبل إلزامها بتطبيقه.

ويلاحظ أن المعيار المصري اتفق مع المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في وضع تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يحوى بين طياته أي اختبار لحجم المنشأة لتحديد ما إذا كانت مؤهلة لاستخدام وتطبيق المعيار أم لا. حيث لم يستخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية المقاييس الكمية للحجم كأساس للتمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. لان هذه المقاييس لا يمكن تطبيقها على جميع الدول. ومن ثم لم يشتمل تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير الحجم المؤهلة لتحديد ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن ناحية أخرى أصدر البنك المركزي المصري في مارس ٢٠١٧ تعاريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (١)

تعريف البنك المركزي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المنشآت	القائمة		حديثة التأسيس	
	حجم الأعمال (المبيعات/الإيرادات السنوية)	عدد العمال	رأس المال المدفوع	عدد العمال
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة	من مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية وأقل من ٣ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
المتوسطة	من ٥٠ مليون جنيه حتى ٢٠٠ مليون جنيه.	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥ مليون جنيه إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ، ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قرار البنك المركزي ٢٠١٧

بمقارنة تعريف البنك المركزي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التعريف الوارد بالمعيار المحاسبي (٢٠١٥) يمكن استنتاج الملاحظات التالية :

- ميز البنك المركزي المصري بين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القائمة/حديثة التأسيس) من حيث حجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية) ، حجم العمالة ، رأس المال المدفوع ، في حين أن المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) لم يتعرض لتعريف المنشآت المتناهية الصغر ، ولم يفرق بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- نص تعري البنك المركزي المصري على أن يتم استخدام رأس المال المدفوع بدلا من حجم الأعمال بالنسبة للشركات الجديدة.

ثانياً : **المداخل المستخدمة لإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة** :

ظهرت عدة مداخل لإصدار المعايير المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منها ما يتعلق بالاتجاه التنظيمي لمهنة المحاسبة ، ومنها ما يتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية ، وذلك على النحو التالي :

(١) مداخل تتعلق بالاتجاه التنظيمي لمهنة المحاسبة :

وفقاً للاتجاه التنظيمي يوجد مدخلان لوضع المعايير المحاسبية :

(أ) مدخل من أسفل إلي أعلي : **The Bottom – Up Approach**

يعتمد هذا المدخل علي إنشاء وتطوير معايير محاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل مستقل عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها ، حيث تكون كل أو معظم طرق الإفصاح ومتطلبات الاعتراف والقياس أقل من المتطلبات الواردة في المعايير المحاسبية المتعارف عليها .وقد طبق هذا المدخل في أمريكا ، حيث تستخدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة نماذج للمحاسبة تعتمد علي قواعد اعتراف وقياس وإفصاح تختلف عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها (عبد الرحمن عبد الفتاح ،٢٠١١ :٢٤٥).

(ب) مدخل من أعلي إلي أسفل : **The top – down approach**

يقوم هذا المدخل علي استخدام المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الدولية كنقطة بداية لتطوير المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث يركز هذا المدخل علي تخفيض متطلبات الإفصاح مع الاحتفاظ بمعظم متطلبات القياس والاعتراف الواردة في المعايير

المحاسبية الدولية، وهو ما أكدته دراسة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFA , 2006 :13) التي خلصت إلي أنه بإستخدام هذا المدخل يمكن تبسيط قواعد الاعتراف وطرق القياس بشرط اتساقها مع المعايير المحاسبية الدولية .

وتم استخدام هذا المدخل عند إعداد المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الاعتماد علي معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، ويرى الباحث أن تبني المعايير المحاسبية الدولية ثم تكييفها لتلائم متغيرات بيئة العمل المحاسبي في مصر يؤدي إلى زيادة الثقة في المعايير المحاسبية وضمان القبول الواسع لها ، بالمقارنة فيما لو تم تطوير معايير محاسبية محلية بالكامل دون ربطها بالمعايير المحاسبية المقبولة.

(٢) مداخل تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية :

يوجد مدخلان لإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة هما :

(أ) المدخل التكاملي :

يعتمد هذا المدخل على استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية لكل من المنشآت الكبيرة والصغيرة بحيث يحدد كل معيار محاسبي الاستثناءات المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء كان الاستثناء عبارة عن اعفاء جزئي من بعض متطلبات الإفصاح أو إعفاء كلي من تطبيق المعيار أو زيادة عدد البدائل المحاسبية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

وتم استخدام هذا المدخل في نيوزيلاندا حيث يحدد كل معيار محاسبي الاستثناءات المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء كانت إعفاءات جزئية من بعض متطلبات المعيار أو إعفاء كلي من تطبيق المعيار ، وكان معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلاندا أول جهة وضع معايير تتبنى إطاراً للتقارير التمايزية في عام ١٩٩٤ ، حيث يسمح ذلك الإطار لكيانات معينة بتبني إفصاحات أقل شمولية مما يتطلبه الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال نظام جزئي أو كامل للاستثناء أو الإعفاء من متطلبات معايير التقارير المالية (د. علاء زهري ، ٢٠١٢ : ٦٨).

(ب) مدخل القطاع المستقل :

يعتمد هذا المدخل علي إصدار معيار محاسبي مستقل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وهذا المدخل يمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الالتزام بمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية دون الرجوع إلي المجموعة الكاملة. ويعتبر هذا المدخل هو الأسهل للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتستخدمه كل من بريطانيا وماليزيا وهولندا ، فقد أصدرت بريطانيا معيار

التقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ببعض الاستثناءات مثل الإعفاء من إعداد قائمة التدفقات النقدية وتعديل بعض قواعد الاعتراف والقياس (ASB , 2007 : 164). وقد تم استخدام هذا المدخل أيضاً عند إصدار المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كمعيار مستقل ، حيث تم إعداده عن طريق تبسيط متطلبات المجموعة الكاملة للمعايير الدولية بعدة طرق كما يلي : (د. عبد الرحمن عبد الفتاح ، ٢٠١١ :٢٤٩)

- تم حذف الموضوعات غير الملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل أثر التغير في الأسعار ، وعقود الإنشاءات .

- عندما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاختيار من بين عدة طرق محاسبية لمعالجة معاملات أو أحداث معينة يتم اختيار المعالجة الأبسط ، مثل السماح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطبيق أي من طريقة التكلفة أو حقوق الملكية أو القيمة العادلة عند المحاسبة عن المشروعات المشتركة

- تم تبسيط الكثير من قواعد الاعتراف والقياس مثل إثبات جميع تكاليف الاقتراض كمصروفات وعدم السماح برسملتها وعدم السماح بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة.

وبالنسبة لعلاقة المعيار الدولي بالمجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يسمح المعيار بالعودة الاختيارية لتطبيق معايير محاسبية محددة في المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تسمح الفقرة (١١) بتطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (٣٩) الخاص بالأدوات المالية بدلاً من الفقرتين (١١) ، (١٢) الواردتين في المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة . حيث تنص الفقرة رقم (١١) على أنه "عند وجود معاملات لا يغطيها أو يعالجها المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنه يمكن تطبيق السياسة المحاسبية التي تعطي معلومات أكثر ملاءمة وموضوعية أو الاسترشاد بما ورد في المجموعة الكاملة للمعايير الدولية في تحديد المعالجة المحاسبية الملائمة" .

واعتمد المشرع المصري في إعداده للمعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة علي مدخل القطاع المستقل والذي يسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخلي عن المعايير المحاسبية المصرية الحالية عند إعداد قوائمها المالية ، حيث تم إصدار المعيار في صورة وثيقة مستقلة قائمة بذاتها عن معايير المحاسبة الخاصة بالشركات الكبيرة مع مراعاة أن يتم تنظيمه بذات تسلسل الموضوعات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية ليتيح للمستخدم إمكانية الربط مع معايير المحاسبة المصرية سعياً وراء ارشادات إضافية حول مسألة محاسبية ما ،

وليكون أكثر سهولة في الاستخدام والتطبيق ، بالإضافة لإمكانية صياغته بلغة أسهل دون تفاصيل تعتبر مطلوبة في معايير المحاسبة المصرية ، والتي لا يحتاجها مستخدمو القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ثالثاً : **تحليل محتويات المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة**.

هدفت وزارة الإستثمار من تقديم المعيار الجديد الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلي تلبية احتياجات تلك المنشآت من خلال مجموعة مبسطة ومستقلة ومنفصلة من الموضوعات التي تتلاءم مع طبيعة تلك المنشآت ، مع مراعاة صياغة المعيار بلغة واضحة ومبسطة مع التركيز علي احتياجات مستخدمي التقارير المالية لتلك المنشآت والموضوعات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقط ، وحذف الموضوعات التي لا تمت بصلة لها من المعيار في ضوء اعتبارات التكلفة والعائد ، كما هدف المعيار أيضاً تعزيز وتحسين القابلية للمقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلي تخفيض أعباء إعداد التقارير المالية.

ويتكون المعيار من ٢٢١ صفحة تحتوي علي الأجزاء التالية :

القسم الأول : ويحدد نطاق التطبيق.

القسم الثاني : ويتطرق إلي المفاهيم والمبادئ.

القسم الثالث : يوضح كيفية عرض القوائم المالية.

القسم الرابع وحتي القسم الثامن ويحدد مكونات عناصر القوائم المالية.

القسم التاسع : يتطرق إلي القوائم المالية المجمعة والمستقلة .

القسم العاشر : يحتوي علي السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية.

من القسم الحادي عشر إلي القسم الثامن والعشرين نجد طرق التقييم.

الأقسام من التاسع والعشرين إلي الخامس والثلاثين وتحتوي على الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة كمعالجة أسعار صرف العملات الأجنبية مثلاً أو الأحداث اللاحقة للميزانية.

واعتمد واضعو المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إعداده على معايير المحاسبة المصرية ، ويلاحظ الباحثون ما يلي :

١ـ هنـاك أقسـام وردت فـي معيـار المحاسـبة المصـري (٢٠١٥) الخـاص بالمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة وفي معايير المحاسبة المصرية بذات العناوين وهي كما بالشكل التالي:

شكل رقم (٢)

عناوين أقسام المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتشابهة مع ما ورد في معايير المحاسبة المصرية

رقم القسم	عنوان القسم	المعيار المقابل من معايير المحاسبة المصرية
(٧)	قائمة التدفقات النقدية	(٤)
(٨)	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	(٥)
(٩)	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	(١٧)
(١٠)	السياسات المحاسبية ، التقديرات والأخطاء.	(٥)
(١١)	الأدوات المالية الأساسية	(٢٦)
(١٢)	إصدارات الأدوات المالية الأخرى	(٢٦)
(١٣)	المخزون	(٢)
(١٤)	الاستثمارات في شركة شقيقة	(١٨)
(١٦)	الإستثمار العقاري.	(٣٤)
(١٧)	الأصول الثابتة	(١٠)
(١٨)	الأصول غير الملموسة	(٢٣)
(١٩)	اندماج الأعمال والشهرة	(٢٩)
(٢٠)	عقود الإيجار التمويلي	(٢٠)
(٢١)	المخصصات والبنود المحتملة	(٢٨)
(٢٣)	الإيرادات	(١١)
(٢٤)	المنح الحكومية	(١٢)
(٢٥)	تكاليف الاقتراض	(١٤)
(٢٦)	المدفوعات المبنية علي أسهم	(٣٩)
(٢٧)	انخفاض قيمة الأصول	(٣١)
(٢٨)	منافع الموظفين	(٣٨)
(٢٩)	ضريبة الدخل	(٢٤)
(٣٢)	الأحداث اللاحقة لنهاية الفترة المالية	(٧)
(٣٣)	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	(١٥)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معايير المحاسبة المصرية ومعيار المحاسبة المصري(٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢ـ هناك أقسام وردت في المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعناوين مختلفة عن المعايير المحاسبية المصرية المقابلة لها كما بالشكل التالي :

شكل رقم (٣)

عناوين أقسام معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمختلفة عما ورد في معايير المحاسبة المصرية

رقم القسم	عنوان القسم	المعيار المصري المقابل	عنوان المعيار
(١)	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	-	
(٢)	المفاهيم والمبادئ الأساسية	(١)	عرض القوائم المالية
(٣)	عرض المعلومات المالية	(١)	عرض القوائم المالية
(٤)	قائمة المركز المالي	(١)	عرض القوائم المالية
(٥)	قائمة الدخل الشامل	(١)	عرض القوائم المالية
(٦)	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	(١)	عرض القوائم المالية
(١٥)	الاستثمارات في المشاريع المشتركة	(٤٣)	الترتيبات المشتركة
(٢٢)	الالتزامات وحقوق الملكية	(٢٥)	الأدوات المالية- العرض
(٣٠)	ترجمة العملات الأجنبية	(١٣)	آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي
(٣١)	التضخم المفرط (ملغي)	-	
(٣٤)	الأنشطة المتخصصة	(٣٥) (٣٦)	الزراعة التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية
(٣٥)	التحول إلي المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	-	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معايير المحاسبة المصرية ومعيار المحاسبة المصري(٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولفهم الأثر المحاسبي للمعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يناقش الباحث طرق الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وفقاً لما جاء بالمعيار وذلك لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على تفسير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك عن

طريق توفير معلومات عن الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة تفيد عند تقييم أداء المنشآت وحسن إدارتها للموارد ، فضلاً عن استخدامها لأغراض إتخاذ القرارات.

(١) متطلبات الاعتراف والقياس وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد متطلبات الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات في هذا المعيار على المبادئ السائدة المستمدة من إطار وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة المصرية ، ويتم الأخذ بأساس الاستحقاق في المنشأة عند إعداد التقارير المالية باستثناء معلومات التدفق النقدي ، ويتم الاعتراف في القوائم والتقارير المالية على النحو التالي :

(أ) **الأصول :** تعترف المنشأة بأصل معين في قائمة المركز المالي عندما يكون من المحتمل أن يتدفق من خلاله منافع اقتصادية مستقبلية ، ويكون للأصل قيمة أو تكلفة يمكن قياسها بموثوقية.

(ب) **الالتزامات :** تعترف المنشأة بالتزام معين في قائمة المركز المالي إذا ترتب على المنشأة تعهد معين في نهاية فترة إعداد القوائم والتقارير نتيجة لأحداث سابقة.

(ج) **الدخل :** على المنشأة الاعتراف بالدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل عندما تحدث زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام ويمكن قياسها بدرجة يعتمد عليها.

(د) **المصروفات :** تعترف المنشأة بالمصروفات في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل عندما يحدث نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسها بدرجة يعتمد عليها.

ويعتبر القياس هو المعيار الثاني المكمل للاعتراف ببند معين له قيمة أو تكلفة يمكن قياسها بموثوقية ، وحاول واضعو المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على نفس قواعد القياس المحاسبي الموجودة بشكلها الكامل من أجل أن يكون قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة منسجماً مع الواقع الاقتصادي الذي تعمل فيه.

ومن خلال تحليل محتويات المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبين أن هناك نواحي اتفاق ونواحي اختلاف في القياس يمكن توضيحها بشكل موجز من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي :

(أ) أوجه الاتفاق بين معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعايير المحاسبة المصرية:

يمكن بلورة أوجه الاتفاق في القياس كما يلي :

- القياس المبدئي للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة .

- القياس المبدئي للمخزون بالتكلفة والقياس اللاحق له علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل

- القياس المبدئي للاستثمار العقاري والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بالتكلفة .

- المحاسبة عن اندماج الأعمال بتطبيق طريقة الشراء.

(ب) أوجه الاختلاف بين المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعايير المحاسبة المصرية :

تتمثل أوجه الاختلاف في القياس والاعتراف كما يلي :

- قياس تكلفة الأصل الثابت بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلي أي خسائر انخفاض في القيمة ، وبهذا لم يسمح معيار المحاسبة المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بإعادة تقييم الأصول الثابتة كما سمح بها المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) حيث تتطلب إعادة التقييم توافر عدة شروط لتحديد القيمة العادلة بموثوقية وأهمها قيام أكثر من خبير مثمن وعلي درجة عالية من الكفاءة والتأهيل بتقييم الأصول، واستخدام إعادة التقييم مكلفة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

- يعترف المعيار بنفقات البحث والتطوير كمصروف ، غير أن المعيار لم يحدد حالة الأصل غير الملموس الناتج عن التطوير كما حددها معيار المحاسبة المصري رقم (٩) وقد يكون ذلك لتجنيب المنشأة التقدير عند الرسملة والتلاعب في الأرباح .

- يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية ، ومع ذلك فالأدوات المالية الأخرى ، والأصول الزراعية تقدر جميعها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

(ج) أوجه الحذف في معيار المحاسبة المصري(٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة :

يتسم معيار المحاسبة المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتبسيط عن معايير المحاسبة المصرية ، فبالإضافة إلي التبسيط في القياس والاعتراف هناك موضوعات محذوفة

من معايير المحاسبة المصرية ، فضلاً عن اشتماله علي سياسات محاسبية أبسط وإفصاح أقل من معايير المحاسبة المصرية.

- **المعايير المحذوفة من معايير المحاسبة المصرية :**

تتمثل المعايير المحذوفة من معايير المحاسبة المصرية :

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) بعنوان " الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك" .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢١) بعنوان " المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) بعنوان " نصيب السهم في الأرباح" .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) بعنوان " الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) بعنوان " التقارير القطاعية "
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) بعنوان " عقود التأمين "
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) بعنوان " القوائم المالية الدورية "

- **الموضوعات المحذوفة من معايير المحاسبة المصرية :**

تم حذف بعض الموضوعات التي وردت في المعايير الكاملة وذلك لعدم ملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم لم يتناولها المعيار الخاص بتلك المنشآت وهي :

- نصيب السهم في الأرباح .
- القوائم المالية الدورية .
- التقارير القطاعية .
- المعالجة الخاصة بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

و تم حذف بعض المعالجات البديلة المسموح بها في المعايير الكاملة والاكتفاء بالمعالجات البسيطة التي تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل :

- تصنيف فئات الأدوات المالية من حيث المسميات بما في ذلك المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق ، وكذا التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستعيض

عن ذلك بتقسيم الأدوات المالية إلي نوعين رئيسيين هما : الأدوات المالية الأساسية ، وإصدارات الأدوات المالية الأخرى وهي أكثر تعقيداً من الأدوات المالية الأساسية ، ووضع المعيار شروطاً محددة للاعتراف الأولي والقياس اللاحق لكل نوع من الأدوات المالية داخل كل تصنيف من هذين التصنيفين

- نموذج إعادة التقييم في الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- السماح للمنشأة بالاختيار بين طريقتي التكلفة والقيمة العادلة في قياس الاستثمارات العقارية والمتاح في ظل المعايير الكاملة .

(د) تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الكاملة:

تتمثل أوجه التبسيط فيما يلي :

- الأدوات المالية التي تنطبق عليها شروط محددة تقاس بالتكلفة ، بينما تقاس كافة الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، ويتفادى المعيار بذلك التعقيدات التي قد تنشأ عن تصنيف الأصول المالية إلي أربع فئات ومن هذه التعقيدات الاعتماد علي نية الإدارة في التصرف في الأصول المحتفظ بها قبل حلول تواريخ استحقاقها .

- تكاليف البحوث والتطوير وتكاليف الاقتراض يجب الاعتراف بها كمصروفات .

- الشهرة : يتم استهلاكها طبقاً للمعيار علي مدي أعمارها الإنتاجية المقدرة إذا كان من الممكن تقدير هذه الأعمار بطريقة يعتمد عليها وإذا لم يمكن فيتم إهلاكها علي فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات.

- الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة القابلة للإهلاك : يتم دراسة الأصول من حيث القيمة المتبقية (التخريدية) للأصل الثابت ، طريقة الإهلاك ، وفترة وطريقة الاستهلاك للأصول غير الملموسة فقط عندما تظهر مؤشرات علي تغير هذه التقديرات خلال الفترة من تاريخ آخر قوائم مالية سنوية ، علي عكس ما تتطلبه المعايير الكاملة من إجراء دراسة كل سنة بغض النظر عن ظهور مؤشرات من عدمه .

- نظم المزايا المحددة للعاملين :يجب الاعتراف فوراً في الأرباح والخسائر بكل تكاليف الخدمات الماضية ، الاعتراف فوراً بكل المكاسب والخسائر الاكتوارية إما في الأرباح والخسائر أو ضمن عناصر الدخل الشامل .

واعتمدت لجنة معايير المحاسبة المصرية على القيمة العادلة عند إعداد المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما أثار جدلاً في الفكر المحاسبي حول مدى ملاءمة القيمة العادلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. حيث إن هناك تضاربا في الآراء فيما يتعلق بمدى ملاءمة القيمة العادلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى البعض أنه مازالت هناك حاجة للقيمة العادلة كأساس للقياس في جميع الحالات المتعلقة بتقييم عناصر القوائم المالية مثل الأدوات المالية، والأصول البيولوجية، ومستحقات الموظفين، والتدهور في قيمة الأصول. في حين يرى البعض الأخر أن القيمة العادلة لا يمكن أن تكون أساس القياس الافتراضي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب عدم وجود سوق نشطة، وأنها سوف تكون مكلفة وصعبة التطبيق (Adela and Silvia, 2009:38).

ويرى الباحثون أن مشكلة القيمة العادلة والمفاضلة بينها وبين التكلفة التاريخية في الشركات الكبيرة والمقيدة بسوق الأوراق المالية مازالت قائمة ولم تحسم بعد. ولذلك نجد أن هيئات وضع معايير المحاسبة المصرية قد جانبها الصواب في الاعتماد على القيمة العادلة لقياس بعض العناصر في معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب عدم توافر السوق النشطة، وارتفاع تكاليف التقييم، وعدم توافر الإمكانيات لدى هذه المنشآت. ولعل مرد هذا الاعتماد يرجع إلى أن عملية تطوير معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن ترجمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دون دراسة ظروف وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة في مصر.

(٢) متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي الخاص بالمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تلخص القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية ، وتعطي صورة عن المركز المالي الحالي للمنشأة ، وقدرتها علي تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة أو الفترات السابقة. ووفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (القسم رقم ٣ عرض القوائم المالية) فإن تلك المنشآت مُلزمة بالإعداد السنوي لمجموعة من القوائم والتي تتمثل في :

قائمة المركز المالي في تاريخ القوائم المالية .

- قائمة الأرباح والخسائر عن الفترة .
- قائمة الدخل الشامل عن الفترة .

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
- قائمة التدفقات النقدية عن الفترة .
- الإيضاحات متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة .

وأضاف المعيار أنه إذا لم يكن لدي المنشأة أي بند من بنود قائمة الدخل الشامل الأخرى خلال أي فترة مالية فإنه يمكنها أن تعد قائمة الأرباح والخسائر فقط دون إعداد قائمة الدخل الشامل ، ولم يتناول هذا المعيار تقديم عرض للمعلومات القطاعية أو نصيب السهم من الأرباح أو القوائم المالية الدورية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ويرى الباحثون أن المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يفرض شكلاً معيناً ، حيث يكتفي بإعطاء أمثلة على القوائم المالية وقائمة بالمعلومات الواجب عرضها ، ولكنه في الوقت نفسه يؤكد علي وجوب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية ، وأن تقوم المنشأة بإدراجها علي شكل سردي أو وصفي إذا كان ذلك ضرورياً من أجل الفهم الجيد للقوائم التي تتعلق بالفترة الحالية ، وأن تكون القوائم واضحة وغير متداخلة فيما بينها ، حيث يجب تمييزها عن بعضها .كذلك لم يتضمن معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة نماذج استرشاديه تساعد أصحاب تلك المنشآت على إعداد قوائمها المالية.

ويرى **(Zingales , Luigi , 2004:55)** أن مستوى الإفصاح المناسب في القوائم المالية يختلف حسب طبيعة البنود التي يتم عرضها في تلك القوائم ، بالإضافة إلى أن تحديد حدود ومستوي هذا الإفصاح يجب أن يتم عادة في ضوء الغرض الرئيسي لمستخدم المعلومات المحاسبية من جهة ، ثم في ضوء تكلفة المعلومات التي تُحدد عادة في إطار مبدأ الجدوى الاقتصادية من جهة أخري.

ويطرح **(Greenstone and paul, 2006:15)** في مجال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سؤالين مهمين : أولهما : هل يجب علي المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي معظمها منشآت خاصة عائلية أن تنشر بيانات أو قوائم مالية علي غرار المنشآت الكبيرة التي هي في العادة منشآت مساهمة عامة ؟ ثانيهما : وإذا ما قامت هذه المنشآت بنشر بياناتها أو قوائمها المالية هل يتوجب عليها بشأن الإفصاح أن تطبق في إعداد هذه القوائم المبادئ والمعايير نفسها التي تطبق علي المنشآت الكبيرة في هذا الشأن ؟

وقد توصل **(Greenstone and Paul, 2006:16)** في الإجابة عن السؤال الأول أي بخصوص مسألة نشر المعلومات إلي إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من شرط النشر الإلزامي المطلوب من المنشآت الكبيرة لعدة أسباب أهمها ما يلي :

(أ) أن تكلفة نشر المعلومات مرتفعة نسبياً سواء فيما يتعلق بإعداد تلك المعلومات أو تكاليف النشر نفسها ، وهو ما لا يتلاءم مع الإمكانيات المالية والاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(ب) أن الأطراف المستخدمة للمعلومات تكون عادة محدودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتركز في الموردين والملاك ، أما في الأحيان التي يطلبها منهم ممولو تلك المنشآت فيمكن حينئذ إعداد معلومات مالية خاصة لهذه الأغراض تقدم لهم مباشرة دون نشر.

وبخصوص السؤال الثاني والمتعلق بمسألة حدود ومستوى الإفصاح عن المعلومات المطلوب من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد سبق وأن أثار هذا السؤال جدلاً واسعاً بين الباحثين ومنذ فترة الثمانينيات ، لذا وفي سياق البحث عن إجابة له شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة خاصة قامت بدراسة المشكلة في ضوء عنصرين رئيسيين هما (**عامر صالح العرموطي ، ٢٠١٣ :٣٨):**

(أ) اختلاف متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند إتخاذ قراراتهم عن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الكبيرة.

(ب) تكلفة المعلومات وذلك في ضوء المبادئ والمفاهيم المستمدة من النظرية الحديثة للمعلومات والتي تنص علي أن المعلومات المحاسبية لها تكلفة مثلها مثل أي سلعة ، وعليه يجب تحديد مستوي الإفصاح المناسب بحيث لا تتجاوز تكلفة هذا الإفصاح الفائدة المحققة منه لمستخدم المعلومات المالية المنشورة.

ويتفق الباحثون مع النتائج السابقة ، ففي رأيهم أن من أهم معوقات الإفصاح ما يلي : تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية بما في ذلك التكاليف المباشرة لإعداد المعلومات سواء من داخل الشركة أو من خلال توظيف محاسبين، وطباعة ونشر المعلومات المحاسبية بعد مراجعتها، التكاليف المدفوعة للمراجعين والمحاسبين الخارجيين ، تكلفة الفرصة البديلة والتي تتمثل في ضياع فرص مربحة للاستثمار نتيجة لزيادة التكاليف التي تتحملها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من الالتزام بالمعايير المحاسبية .

وبالنسبة لمتطلبات الإفصاح فقد أوردها المعيار المحاسبي المصري(٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي :

(أ) إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة ، وفي حالة وجود شكوك هامة تتعلق بأحداث أو ظروف تشكك في قدرة المنشأة علي الاستمرار يتعين علي المنشأة الإفصاح عن تلك الشكوك فلا تقوم بإعداد القوائم والتقارير المالية علي أساس الاستمرار.

(ب) تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة المقارنة السابقة لكافة المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية ، ويجب أن تحتوي المعلومات المقارنة علي معلومات سردية ووصفية عندما تكون ذات صلة بفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

(ج) ينبغي أن تعرض المنشأة كل فئة هامة من البنود المماثلة بشكل منفصل بمعني أنه يجب عرض المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية بصورة شاملة ، وتعتبر المعلومات ذات أهمية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر علي القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

(د) عدم حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى عرض التقارير القطاعية ، أو حصة السهم في الأرباح أو التقارير المالية الدورية .

ويلاحظ الباحثون أن متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أبسط من معايير المحاسبة المصرية وذلك للأسباب التالية :

(أ) عدم شمول المعيار على كل طرق القياس الأكثر تعقيداً ، واختيارات السياسات المحاسبية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .

(ب) عدم تركيز المعيار علي الإفصاح الذي يفي بمتطلبات مستخدمي التقارير المالية والتي تتمثل في معلومات عن التدفقات النقدية قصيرة الأجل والالتزامات والسيولة ، وكذا الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتفصيل للأرقام المعروضة والإيضاحات المتممة .

(ج) انخفاض متطلبات الإفصاح الواردة وذلك لاعتقاد واضعي المعيار بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض العمليات مثل التضخم المفرط ، المدفوعات المبنية علي أسهم ، الزراعة ، عقود الإيجار ، ربحية السهم ، القطاعات التشغيلية ، التأمين ، والمحاسبة عن الموارد الطبيعية.

نتائج وتوصيات البحث

أسفر البحث عن النتائج التالية :

١- يتداخل تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معيار المحاسبة المصري(٢٠١٥) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تعريف البنك المركزي المصري ، كما أن تعريف هذه المنشآت فى هذا المعيار لم يتضمن حد أدنى لرأس المال المستثمر، وهذا يعنى أن المنشآت المتناهية الصغر ملزمة بتطبيق هذا المعيار.

٢- تعتمد متطلبات الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات في المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المبادئ السائدة المستمدة من إطار وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة المصرية.

٣- تتمثل أوجه الاتفاق في القياس بين المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعايير المحاسبة المصرية في : القياس المبدئي للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة ، القياس المبدئي للمخزون بالتكلفة ، والقياس اللاحق له علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، القياس المبدئي للاستثمار العقاري والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بالتكلفة .

٤- تتمثل أوجه الاختلاف في القياس والاعتراف بين المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) ومعايير المحاسبة المصرية في قياس تكلفة الأصل الثابت بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلي أي خسائر انخفاض في القيمة ، ومعالجة نفقات البحث والتطوير ، واستخدام مبدأ التكلفة التاريخية ، ومع ذلك فالأدوات المالية الأخرى ، والأصول الزراعية تقدر جميعها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

٥- يعتبر منهج القيمة العادلة الوارد في المعيار المحاسبي المصري(٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير مناسب كأساس للقياس فى تلك المنشآت، وذلك بسبب عدم توافر سوق نشطة، وعدم قدرة تحمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليف التطبيق.

٦- أن متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أبسط من معايير المحاسبة المصرية ، ويمكن أن يرجع ذلك إلي الآتي :

أ- عدم شمول المعيار علي كل طرق القياس الأكثر تعقيداً ، واختيارات السياسات المحاسبية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .

ب- الانخفاض في متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لاعتقاد واضعي المعيار بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض العمليات مثل التضخم المفرط ، المدفوعات المبنية علي أسهم ، الزراعة ، عقود الإيجار ، ربحية السهم ، القطاعات التشغيلية ، التأمين ، والمحاسبة عن الموارد الطبيعية.

توصيات البحث :

١ـ إعداد دليل إرشادات محاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الأولى ، وفي مرحلة تالية يتم إلزامها بتطبيق المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) على المنشآت المتوسطة أسوة بما قد يتبع بشأن معايير المحاسبة المصرية.

٢ـ متابعة تنفيذ وعدالة تطبيق المواد الجزائية الواردة في التشريعات المنظمة (قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته ، قانون الضريبة الموحدة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته). وتشجيع ودعم حوافز إمساك الدفاتر المحاسبية.

٣ـ إجراء تعديلات مقترحة في المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق حذف الموضوعات التى لا تتناسب مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي: الأدوات المالية، الإستثمار في الشركات الزميلة، الإستثمار في المشروعات المشتركة، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، الصناعات الاستخراجية، والمدفوعات المبنية على أسهم.

نقاط مقترحة لبحوث مستقبلية :

١ـ أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة التقارير المالية لتلك المنشآت.

٢ـ متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣ـ معوقات تطبيق المعيار المحاسبي المصري (٢٠١٥) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، واقتراحات تلافيها.

المراجـــــع

مراجع باللغة العربية :

أولاً : الدوريات العلمية :

(١) د. حنان محمد درويش (٢٠١٦) " اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي " مجلة كلية التجارة- جامعة السويس ، ص ٤٥-٧٠.

(٢) د. عبد الرحمن عبد الفتاح عبد الرحمن (٢٠١١)" دراسة تحليلية لانعكاسات مدي ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم علي بيئة الأعمال المصرية : دراسة ميدانية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مجلد ٤٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١١ ، ص ٢٤٣ – ٢٧٢ .

(٣) د. عبد الرحمن موسي وآخرون (٢٠١٦) " تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن ، www.amarabac.com ، ص ٧٧-١٠٠.

(٤) د. علاء زهري(٢٠١٢) " مدي ملاءمة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة " والمتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية " المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان ، العدد الثالث ، الجزء الثاني ، ص ١٩٤ -٢١٢

(٥) د. نبيل ياسين أحمد (٢٠١٥)" دور معلومات التكاليف في ترشيد قرارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الصناعية المصرية – دراسة نظرية ميدانية ،مجلة البحوث التجارية المعاصرة كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، العدد الأول، ص١-٥٠ .

ثانياً : الرسائل العلمية غير المنشورة:

(١) أحمد الصباغ (٢٠١٦) " إطار مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة اسكندرية.

(٢) رضوان علي خالد قاسم (٢٠١٢) " دور المعلومات التكليفية في ترشيد قرارات المنشآت الصناعية الصغيرة ، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة اسيوط

(٣) عامر صالح العرموطي (٢٠١٣) " مدي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٣.

مراجع باللغة الانجليزية :

Articles in Periodicals

(1) Adela, D., and Silvia, N. C. (2009). Controversies over Fair Value Accounting: The case of SMEs. Journal of Modern Accounting and Auditing, 5(11): 38-46.

(2) ASB (2007) " Financial Reporting Standards for Smaller Entities " Accounting Standard Board , London , PP. 163-174

(3) Greenstone and Paul,(2006) "Mandated Disclosure, Stock Returns and the 64 Securities acts Amendments " Quarterly Journal of Economics ,Vol. 12 PP. 399-460

(4) IFA (2006) " Micro-entity Financial Reporting : Perspectives of Preparers and Users " Information Paper by Small and Medium Practices Committee, New York PP. 1-37

(5) Main , M & Zegbal , D (2006) "Financial Reporting of Small Business Entities in Canada "Journal of small business management , Vol. 44 PP. 498-513

(6) Matar , M and Al-Bakri , A , 2012 " The Disclosure of Information Required in the financial Statement of SMEs : Empirical Case Study of Jordan " Proceedings of The 3 International Conference on Information Management and Evaluation , Atilim university , Ankara , tyrkey 16/17 April

Other References :

(1) Holban, I. (2012)" Reflecting on The Fair Value Under IFRS for SMEs: Challenges and Perspectives. Recent Researches in Applied Economics. Available at: www. Google.com.

(2) Maina, P. N. (2010). Fair Value Reporting Challenges Facing Small and Medium-Sized Entities in The agricultural Sector in Kenya. Master Dissertation at The University of South Africa.

(3) Zingales , Luigi (2004) "The costs and Benefits of Financial Markets Regulation " EGGL- Low Working Paper , Available at http://ssrn.com